

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية



1 آب 2023

هل تحول الشرق الأوسط الى سراب؟ فورن افيرز جوزت هلتزمان



بغداد - عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية



hcrsiraq@yahoo.cpm



Www.hcrsiraq.net



+9647810234002

هل تحول الشرق الأوسط الى سراب؟

لماذا لا تنهي موجة الصفقات
الدبلوماسية الصراع ؟

فورن افيرز
جوزت هلترمان

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

7 آب 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط
ذكر المصدر كاملاً، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات
المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أنهى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ، في منتصف شهر يوليو ، جولة رفيعة المستوى في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة ، وهي رحلة جلبت عشرات المليارات من الدولارات في شكل صفقات استثمارية في الاقتصاد التركي المتعثر. وكانت الرحلة تنويًا لذوبان الجليد الدبلوماسي المتزايد بين تركيا والحكومتين السعودية والإماراتية بعد ما يقرب من عقد من العلاقات الجليدية. وفي الواقع ، أصبح هذا التقارب بحد ذاته ممكنًا من خلال استئناف قطر ، حليفة تركيا ، العلاقات مع الرياض وأبو ظبي ، بعد انقطاع دام سنوات. وفي يونيو ، قبل أسابيع قليلة من زيارة أردوغان ، جددت قطر والإمارات العلاقات الدبلوماسية الرسمية.

وليست هذه الصفقات الوحيدة التي تحدث في الشرق الأوسط. ففي عام 2020 ، وافقت إسرائيل على فتح العلاقات مع البحرين والإمارات العربية المتحدة في اتفاقيات إبراهيم - أول عمل تطبيع من هذا القبيل بين إسرائيل والدول العربية منذ معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في 1994. وبعد بضعة أشهر ، المغرب ثم السودان انضم إلى اتفاقيات إبراهيم أيضًا. وفي مارس 2023 ، اتفقت إيران والمملكة العربية السعودية على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد سبع سنوات من العداء المتبادل. وفي مايو ، حتى دكتاتور سوريا ، الرئيس بشار الأسد ، تم إحضاره من البرد عندما تم الترحيب به في جامعة الدول العربية بعد أكثر من عقد من العزلة.

وللوهلة الأولى ، يبدو أن موجة صفقات التطبيع المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة تشير إلى انفصال عن عقد من الاضطرابات التي أطلقتها الانتفاضات العربية 2010-2011. حيث قررت الدول التي اتبعت نهجًا عسكريًا تجاه بعض صراعات المنطقة ، بشكل مباشر أو بالوكالة ، في الوقت الحالي على الأقل ، أن الدبلوماسية هي طريقة أفضل لتعزيز مصالحها. وقد تكون اليمن مثالاً على ذلك ، حيث انخرطت الرياض ، على مدار العامين الماضيين ، في محادثات مع المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في محاولة لإنهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ فترة طويلة ، أو على الأقل إنهاء التورط السعودي فيها. فهذه هي الفوائد المتصورة للتطبيع التي تقترحها إدارة بايدن الآن أن التقارب بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية قد يساعد في إنقاذ عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المحتضرة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لكن يجب على المراقبين أن يحرصوا على عدم المبالغة في هذا التغيير الظاهر في البحر. فالعديد من الدوافع الكامنة وراء صراعات المنطقة لا تزال دون معالجة إلى حد كبير: الجدل حول دور الإسلام والإسلاميين في الحكومة. والعداء الطويل الأمد بين إيران وكل من إسرائيل وبعض الدول العربية. وان الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، الذي يواجه عنفًا جديدًا متسرعًا وسط صعود حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل ؛ والافتقار المنهك إلى الحكم الفعال في المنطقة ، والذي عززه إعادة التأكيد على مستوى المنطقة للحكم الاستبدادي ، بما في ذلك تونس ، التي يعمل زعيمها على عكس التقدم الديمقراطي بعد عام 2011. وفي الواقع ، قد يكون تطبيع العلاقات بين الحكومات المختلفة قد زاد من ترسيخ بعض هذه المشاكل.

الكيان الإماراتي

الدبلوماسية مهمة بلا شك. وإن إقامة - أو إعادة - العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران ، وإسرائيل والعديد من الدول العربية ، وقطر ومنافسيها الخليجيين العرب ، وكذلك الانفتاح التركي الأخير على مصر والعديد من دول الخليج ، سوف يحقق العديد من الأشياء. حيث تفتح هذه التحركات قنوات اتصال جديدة ، والتي تعد من خلال تحسين التفاهم المتبادل بين الخصوم أو الخصوم أمرًا حيويًا لمنع حوادث العنف من التصعيد إلى شيء أكبر. ففي منطقة تعاني من نزاعات قديمة وعميقة ومستعصية على الحل ، من المهم الحفاظ على اتصالات منتظمة رفيعة المستوى. لكن هل دوامة المناورات الدبلوماسية الأخيرة تصل إلى أكثر من ذلك؟ إذا كان الأمر كذلك ، فما هو وما حدوده؟

ويمكن القول إن موجة التطبيع بدأت في عام 2019 مع الإمارات وإيران. وفي ذلك الصيف ، سعى المسؤولون الإماراتيون إلى تهدئة التوترات مع طهران في أعقاب سلسلة من الهجمات غير المعلنة على الشحن التجاري في الخليج. فقد فسرت القيادة في أبو ظبي هذه الحوادث على أنها طريقة إيران للتحذير من أنه ستكون هناك عواقب إذا دعمت دول الخليج العربية حملة "الضغط الأقصى" التي يشنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد الجمهورية الإسلامية. وخلال في زيارة لطهران في ذلك العام ، أشار كبار المسؤولين الإماراتيين إلى أن الإمارات العربية المتحدة لا ترغب في أن تكون مرتبطة بمحاولات الولايات المتحدة لإكراه طهران ، لا سيما في أعقاب قرار ترامب بسحب الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ، الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعه سلفه في عام 2015.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وتبع ذلك المزيد من الحوارات بين الإمارات وإيران. وبالنسبة لإيران ، قدم الانفتاح مهرباً محتملاً من عزلتها النسبية في المنطقة ، مع احتمال الاستثمارات الإماراتية في اقتصادها المتعثر. ومن جانبها ، كانت الإمارات تسعى إلى استراتيجية أمنية جديدة وسط المواجهة الخطيرة بين إيران والولايات المتحدة. فعلى الرغم من القوة العسكرية الإماراتية القوية ، شهد المسؤولون الإماراتيون النتائج المختلطة للتدخلات العسكرية في ليبيا ، حيث قدمت الإمارات دعماً عسكرياً لطرف واحد في النزاع المسلح ، وفي اليمن ، حيث انضمت إلى الجهود التي تقودها السعودية ضد المتمردين الحوثيين الذين شاركوا في الحرب و استولى على العاصمة. وفي كل حالة ، ضربت تلك الجهود العسكرية حواجز طرق رئيسية وجلبت مكافآت محدودة. وفي غضون ذلك ، بدت الضمانات الأمنية الأمريكية غير موثوقة على نحو متزايد: لم يقتصر الأمر على قيام إدارة ترامب بدفع إيران إلى الزاوية ؛ كما أنها ، في نظر دول الخليج العربية ، فشلت في مد مظلة الحماية عندما ردت إيران.

وإدراكاً لنقاط ضعف جديدة ، شرع القادة الإماراتيون في نهج دبلوماسي أكثر تجاه المنطقة. وبعد الانفتاح على إيران في عام 2019 ، قرروا إضفاء الطابع الرسمي على علاقتهم طويلة الأمد ولكن السرية في الغالب مع العدو اللدود لإيران ، إسرائيل ، في اتفاقيات إبراهيم. ومن المفارقات أن علاقات الإمارات المحسنة مع إيران ربما تكون قد سهّلت اتفاقها مع إسرائيل: فلو اتخذت أبو ظبي هذه الخطوة في ظل ظروف مختلفة ، فربما تكون قد أعطت طهران سبباً أقل لضبط النفس عندما شعرت أن مصالحها الأساسية مهددة. وفي هذه الحالة ، أشارت إيران فقط إلى خط أحمر: لا وجود عسكري إسرائيلي في الخليج. وفي هذه الأثناء ، وعلى الرغم من أن هذا لم يكن الهدف الرئيسي للقادة الإماراتيين ، إلا أن إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الإماراتية مع إسرائيل غطى ظهورهم بإدارة ترامب ، التي طالبت من حيث المبدأ بعدم تهاون شركاء واشنطن الخليجيين في ممارسة الضغط على إيران.

علاج الحوار

أدى انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة في عام 2020 إلى تسريع الشعور السائد بين القادة العرب بأنهم بحاجة إلى الاعتماد بشكل أكبر على دبلوماسيتهم لمعالجة التوترات الإقليمية. وفي مواجهة فترة من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي العميق في الداخل ، بدت الولايات المتحدة وكأنها تتطلع إلى الداخل ، وفي السياسة الخارجية ، كانت إدارة بايدن تعيد إحياء التوجه "المحوري نحو آسيا" الذي حددته إدارة أوباما.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وبعد فترة وجيزة من توليه منصبه ، أشار بايدن إلى رغبته في إنهاء الحرب في اليمن - على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تفعل الكثير لدفع الأمور إلى الأمام. وبعد عام ، رفض أيضًا المناشدات الإماراتية لإعادة تصنيف الحوثيين ككيان إرهابي في أعقاب هجمات الطائرات بدون طيار على أبو ظبي في يناير 2022.

فقد تدهورت علاقات واشنطن بالرياض على وجه الخصوص. فعند دخوله البيت الأبيض ، نبذ بايدن الزعيم الفعلي للمملكة العربية السعودية ، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان (الذي يُطلق عليه غالبًا محمد بن سلمان) ، وحمله مسؤولية مقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي عام 2018. كما أشار بايدن إلى أنه يريد أن تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاقية النووية مع إيران. وعلى الرغم من أن المسؤولين السعوديين ظلوا غير ملتزمين بشأن ما إذا كانت وتحت أي ظروف قد يسعون وراء برنامج نووي خاص بهم ، إلا أنهم قلقون للغاية بشأن الكيفية التي قد تسعى بها إيران لإبراز قوتها في المنطقة - إما بنفسها أو من خلال حلفائها - إذا فرضت واشنطن عقوبات راحة في اتفاق نووي جديد.

وفي المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى ، أعطى عدم اليقين المتزايد بشأن الضمانات الأمنية الأمريكية وقودًا جديدًا للدبلوماسية الإقليمية. وفي عام 2021 ، قررت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها الخليجيون إنهاء أربع سنوات من الحصار المفروض على قطر ، والذي نتج عن سياسة قطر الخارجية المستقلة بعناد ودعم الإسلاميين خلال الانتفاضات العربية. وعلى الرغم من عدم تلبية قطر لأي من المطالب الأصلية لدول الحصار ، إلا أن الرياض توصّلت إلى اتفاق العلا ، الذي جدد العلاقات القطرية مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ، البحرين والإمارات ، وكذلك مع مصر ، التي انضمت أيضًا إلى المقاطعة. وعلى الرغم من أنه من غير الواضح إلى أي مدى سيتم مطابقة هذه المصالحة الرمزية مع الجوهر - وعلى الرغم من أن العلاقات السعودية الإماراتية بدأت في التدهور في نفس الوقت تقريبًا - كان التحول كبيرًا. لقد سمح للمملكة العربية السعودية بإبراز سلوك جديد في السياسة الخارجية قائم على الدبلوماسية بدلاً من التنمر ومكن قطر من تنظيم كأس عالم كرة قدم ناجح في عام 2022. وفي غضون ذلك ، كان لحكومة أردوغان في تركيا دوافعها الخاصة للعودة إلى الدبلوماسية. ولأكثر من عقد من الزمان ، تدهورت علاقات أنقرة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر بشدة.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

فعلى الرغم من أن تركيا انتصرت في ليبيا ونجحت في مساعدة أذربيجان على استعادة أجزاء من المعزل الأرمني المتنازع عليه في ناغورنو كاراباخ والمناطق المجاورة في عام 2020 ، إلا أن دعمها للإخوان المسلمين المصريين وغيرهم من الإسلاميين في المنطقة أثار حفيظة تلك الحكومات العربية. ومع ذلك ، فقد رأوا أن جهودهم لإعادة الإسلاميين إلى الصندوق قد نجحت إلى حد كبير ، أولاً في انقلاب اللواء عبد الفتاح السيسي عام 2013 في مصر ضد محمد مرسي ، رئيس البلاد وزعيم الإخوان المسلمين ، ثم تدريجياً في أماكن أخرى . وكما أظهرت رحلة أردوغان الأخيرة إلى الخليج ، فإن تطبيع العلاقات ، على الأقل في التجارة ، يمكن أن يعني دفعة كبيرة للاقتصاد التركي الذي يعاني من سوء الإدارة ؛ من جانبهم ، يدرك محاورو تركيا أن دبلوماسية دفتر الشيكات هي طريقة أفضل لثني أنقرة عن دعم السلوك الذي يعتبرونه تخريبياً.

وظهرت بعض النتائج الأكثر دراماتيكية لحملة التطبيع الجديدة في الشرق الأوسط في النصف الأول من عام 2023. وفي خطوة جديرة بالملاحظة بشكل خاص ، بعد سنوات من العداء والشك المتبادلين ، اتفقت السعودية وإيران على استعادة العلاقات الدبلوماسية في مارس. وفي السعي لتحقيق انفراج مع إيران ، أدرك المسؤولون السعوديون أن نهج ترامب "أقصى ضغط" قد فشل وأنهم بحاجة إلى طريقة بديلة للمضي قدماً. فقد حافظ كبار المسؤولين الأمنيين الإيرانيين والسعوديين على حوار ثنائي متقطع لبضع سنوات حتى تدخلت الصين في وقت مبكر من هذا العام. وعند هذه النقطة ، واجهت إدارة بايدن العلاقات المتدهورة مع إيران ، وسط تعثر المحادثات النووية ، والاحتجاجات الشعبية في إيران ، و إيران تزود روسيا بالأسلحة لاستخدامها في أوكرانيا. ومع خروج واشنطن من الصورة ، من المحتمل أن تكون بكين قد أدركت أن لديها فرصة غير مألوفة لمساعدة الجانبين على إبرام صفقة.

وكان هذا الاختراق موضع ترحيب بشكل خاص نظراً لمدى تدمير التنافس الإيراني السعودي على مدى السنوات الأخيرة ، لا سيما في اليمن. كما أنه يثير إمكانية إجراء حوار إقليمي أوسع حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، مثل تأثير تغير المناخ ، وتحول الطاقة ، والحرب الروسية في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك ، كما كان الحال مع نظرائهم الإماراتيين ، من خلال خفض التهديدات الإيرانية للبنية التحتية النفطية ، وضع السعوديون أنفسهم في وضع أفضل لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ، إذا ومتى اختاروا ذلك.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ومع ذلك ، كانت هناك خطوة تطبيع مذهشة أخرى تتمثل في جهود بعض القادة العرب لإعادة العلاقات مع النظام السوري. فقد قادت الإمارات الطريق بإرسال وزير خارجيتها إلى دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وزيادة المساعدات والتجارة. ثم في مايو ، أعادت جامعة الدول العربية إدخال سوريا إلى صفوفها بعد دفعة أخيرة من المملكة العربية السعودية. ومن خلال اتخاذ هذه الخطوات ، يعترف قادة دول الخليج العربية فعليًا بأن الدكتاتور السوري الأسد قد تغلب على المعارضة التي قمعها بعنف. لكنهم يضيفون أيضًا إلى الجهود طويلة الأمد لإبعاد الأسد عن حماته الإيرانيين وللتعامل مع المشكلة المتزايدة لتهريب المخدرات الذي ترعاه الدولة من سوريا إلى الخليج. (صادرت سلطات الجمارك في الأردن والخليج ملايين حبوب الكبتاغون ، ولاحقت القوات الأردنية مهربين وقتلت بعضهم حتى داخل سوريا). والإعلان قبل الانتخابات الرئاسية في مايو / أيار أنها تسعى بنشاط لإيجاد طريقة لعودة اللاجئين السوريين إلى سوريا ؛ وتحدثت الإمارات مع قائد المتمردين الأكراد في شمال سوريا بهدف تقريب المجموعة من دمشق

ومن منظور منع الصراع ، فإن تحول الشرق الأوسط إلى الدبلوماسية والتطبيع يقدم فوائد لا جدال فيها. فالعديد من الصراعات المتشابكة في المنطقة - بين إسرائيل وحماس ، وإسرائيل وإيران ، وإسرائيل وحزب الله - ليست سوى نقطة انطلاق بعيدة عن التصعيد الكبير. وإن سوء تقدير واحد أو سوء فهم ، أو سقوط صاروخ على مدرسة أو مركز تسوق بدلاً من هدف عسكري أو حقل مفتوح ، يمكن أن يؤدي إلى سلسلة غير منضبطة من الأحداث. وفي مثل هذه الحالة ، يعد وجود خطوط اتصال ودبلوماسية نشطة أمرًا بالغ الأهمية ، حتى لو لم تكن هذه القنوات تشمل المتحاربين المباشرين.

ومع ذلك ، فإن ما إذا كان كل هذا الحديث يمكن أن يساعد في معالجة القوى الأعمق الدافعة للصراع في المنطقة ، فهو أمر غير مؤكد. حيث يعد الجدول طويل الأمد حول دور الإسلام في الحكومة ، وخاصة في أكثر أشكاله تنظيمًا ، جماعة الإخوان المسلمين ، أحد هذه الدوافع ، مما يؤدي إلى تكرار عدم الاستقرار والتوتر في دول مثل مصر وبين قطر والإمارات ، على وجه الخصوص. ولجعل الأمور أكثر تعقيدًا ، يتم التوسط في قضية الإسلاميين وإعادة تشكيلها من خلال الاختلافات العرقية والطائفية ، وكذلك من خلال تطلعات بعض الدول إلى الهيمنة الإقليمية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

واليوم ، على سبيل المثال ، بعد عامين من اتفاقية العلا ، لا تزال الإمارات بعيدة عن قطر وتركيا ، ناهيك عن إيران ، فيما يتعلق بمسألة دور الإسلام في الحكومة. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يتولى الإسلاميون السلطة في أي مكان في أي وقت قريب ، فإن الدعم الشعبي الذي لا يزالون يتمتعون به في جميع أنحاء المنطقة وفطنتهم التنظيمية هي مسألة تتعلق بالاهتمام الإماراتي الدائم. كما سلط اتفاق العلا الضوء على نوايا محمد بن سلمان: تحويل المملكة العربية السعودية من دولة تعتمد على النفط ومحافظة اجتماعياً إلى قوة عالمية متوسطة على قدم المساواة مع إندونيسيا أو البرازيل. ولهذه الغاية ، يقوم بتهميش رجال الدين المتشدد الذين فرضوا على مدى عقود ضوابط اجتماعية قمعية. وتنوع الاقتصاد بعيداً عن اعتماده المفرط على الدخل النفطي ، كما هو الحال في إستراتيجية "رؤية السعودية 2030" ، التي تدعو إلى تحديث دراماتيكي للاقتصاد والمجتمع السعودي ، بما في ذلك الاستثمارات الضخمة في تحول الطاقة وكذلك الانفتاح الاجتماعي الواسع ؛ والسعي لدور جديد في حل النزاعات الإقليمية كان آخرها الحرب الأهلية في السودان. (بالإضافة إلى إجلاء الأجانب الذين تقطعت بهم السبل وتوزيع المساعدات الإنسانية ، توسعت الرياض ، جنباً إلى جنب مع واشنطن ، في المحادثات بين الزعيمين المتنافسين السودانيين للتوصل إلى وقف إطلاق النار ، ولكن دون جدوى حتى الآن). وبعبارة أخرى ، هدف محمد بن سلمان الأساسي في التحول إلى الدبلوماسية لم يكن الهدف هو تشجيع المزيد من الوحدة الخليجية ولكن لإعادة تأكيد الهيمنة الإقليمية السعودية.

وبالمثل ، من غير الواضح إلى أي مدى سيغير الاتفاق السعودي الإيراني من بروز قوة إيران في المنطقة. فعلى المدى القريب ، يمكن للصفقة أن تخفض التوترات الإقليمية بشكل كبير ، لا سيما في اليمن. لكن على الرغم من أن إيران قد تدفع الحوثيين إلى عقد صفقة مع السعوديين ، فمن غير المرجح أن تقلل من تواجدها الإقليمي أو تقلل من دعمها لوكلائها وحلفائها مثل الحوثيين أو حزب الله أو الجماعات شبه العسكرية في العراق أو النظام السوري. وربما يكون الأسد قد ضمن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية ، لكن الجامعة عبارة عن مزيج منقسمة بشدة وبلا أسنان من الدول العربية. ولن تصل الاستثمارات الخليجية بأي شكل من الأشكال إلى دمشق طالما بقيت العقوبات الغربية على سوريا سارية أو طالما استمر الأسد في الاعتماد حصرياً على إيران وروسيا من أجل بقائه. وعلى أي حال ، من المرجح أن تستمر السعودية وإيران في التنافس على القوة والنفوذ الإقليميين.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وتأتي اتفاقيات إبراهيم أيضًا مع قيود كبيرة. فعلى الرغم من أنها تشكل تغييرًا كبيرًا في الاصطفافات الإقليمية ، إلا أنها تركت العديد من دوافع الصراع الأساسية ، لا سيما فيما يتعلق بالاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، دون معالجة أو حتى ترسخ. حيث تستمد إسرائيل والإمارات منفعة متبادلة من إبراز العلاقة المفتوحة التي كانتا ترعاها في الظل لسنوات عديدة. وبالإضافة إلى التجارة - وحتى الآن ، السياحة من جانب واحد ، كانت الإمارات العربية المتحدة حريصة على شراء أسلحة أمريكية متطورة بضوء أخضر إسرائيلي (وهو شرط أساسي تقليدي لصفقات الأسلحة الأمريكية في الخليج) ، جنبًا إلى جنب مع تكنولوجيا المراقبة الإسرائيلية المطورة وشحذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها. ومع ذلك ، فإن العلاقة الإسرائيلية الإماراتية الجديدة لا ترقى إلى مستوى رغبة إسرائيل في تحالف مناهض لإيران. لقد أوضحت دول الخليج العربية ، التي تخشى أن تصبح أهدافًا جانبية في حرب بين إيران وإسرائيل و / أو الولايات المتحدة ، أنها لا تريد أي دور في مثل هذا التعهد. فقد دفن التقارب السعودي والإماراتي مع إيران آفاق مثل هذا التحالف على أي حال.

لقد كان تأثير الاتفاقيات مدمرًا بشكل خاص على البحث المحفوف بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى عن السلام الإسرائيلي الفلسطيني. وبالنسبة لأولئك في واشنطن الذين يعتقدون أن تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل يمكن أن يحقق تقدمًا في الوضع الفلسطيني ، يجدر النظر في نتائج الصفقات القائمة. فقد جادل المسؤولون الإماراتيون بأن توثيق العلاقات الإماراتية مع إسرائيل سيؤثر بشكل إيجابي على هذه القضية ، لكن حتى الآن ليس لديهم ما يظهرونه تقريبًا. وبدلاً من ذلك ، قامت إسرائيل بقيادة حكومة يمينية متشددة بتوسيع المستوطنات واتباع إجراءات عسكرية أكثر صرامة في الأراضي المحتلة ، مع اعتبار تقسيمها للمعسكر العربي انتصارًا كبيرًا. لقد كانت الاتفاقيات بمثابة ثقب في مبادرة السلام العربية المحتضرة ، التي طرحتها المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى قبل عقدين من الزمن. ورداً على ذلك ، حاول الدبلوماسيون السعوديون إعادة التأكيد على الأهمية الدائمة للمبادرة ، لكن يبدو أن هذه الجهود تهدف إلى تبني موقف تفاوضي أكثر من كونها محاولة حقيقية لإحياء الخطة. ويمكن أن تتفق معظم دول الخليج العربية اليوم على نوع من السلام الاقتصادي للفلسطينيين الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية ، كما حاول ترامب "السلام من أجل الرخاء" أن ينفذ في عام 2020. لكن الفلسطينيين لم يبدأوا أي رغبة في مثل هذه المقترحات.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وفي مواجهة كل الصعاب ، يواصلون التطلع إلى دولة مستقلة خاصة بهم أو ، في حالة فشل ذلك ، تطبيق حقوق متساوية لجميع الناس في المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن - وهو أمر غير مقرب لمعظم الإسرائيليين. وما يظهر بدلاً من ذلك هو نظام سيطرة تقول منظمات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية ودولية إنه يفي بالتعريف القانوني للفصل العنصري - الآن بدعم فعال من الأطراف العربية لاتفاقات إبراهيم.

وفي غضون ذلك ، يستمر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، ويتحول إلى نوبات عنيفة على مجموعة من الجبهات بوتيرة متسارعة. وإن كلا المجتمعين الإسرائيليين والفلسطينيين مستقطبان لدرجة أنه لا يمكن لأي منهما تقديم تسوية تفاوضية مستدامة للصراع. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تدعي نجاحاً مدوياً في استعمار الضفة الغربية ، إلا أنها ستضطر عاجلاً أم آجلاً إلى مواجهة واقع التغيرات الديموغرافية التي تتحدى أسس الدولة اليهودية ذاتها. وداخل الشرق الأوسط الأوسع ، حقيقة أن الأطراف في أخطر صراعات المنطقة - إسرائيل وأعدائها - لا يتحدثون حتى مع بعضهم البعض تزيد من مخاطر اندلاع اندلاع كبير في لبنان أو سوريا ، إن لم يكن في إيران.

كما أن اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الأراضي المتنازع عليها في الصحراء الغربية - هدية ترامب للمملكة للموافقة على تطبيع العلاقات مع إسرائيل - لا يفعل الكثير لحل هذا الصراع ما بعد الاستعمار ، الذي مضى عليه ما يقرب من نصف عقد. ويمكن أن يجعل الحل السلمي التفاوضي أكثر صعوبة مع تعمق الأطراف.

وربما الأهم من ذلك ، أن موجة التطبيع في الشرق الأوسط يبدو من غير المرجح أن تساعد سكان المنطقة الذين يعانون أنفسهم. ولأن الدافع الأعمق للصراع على الإطلاق لا علاقة له بدبلوماسية النخبة وكل شيء له علاقة بكيفية إدارة الدول لاقتصاداتها وحكم مجتمعاتها. فبعد كل شيء ، كانت الإهانة والغضب الشعبي من النخب الحاكمة - المحسوبية وعدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية بشكل موثوق أو ، وسط شد الحزام ، توزيع السخاء على أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها - هو الذي دفع الناس إلى الشوارع خلال انتفاضات 2011 وأنتجوا صرخة مشتركة من أجل العدالة الاجتماعية. فبعض البلدان التي نجت من الاضطرابات في عام 2011 - الجزائر ولبنان والعراق والسودان - شهدت شكلاً من أشكاله بعد ثماني سنوات ، وكان لإيران نسختها الخاصة العام الماضي.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

فبالأنظمة التي تمكنت من الصمود في وجه عاصفة الغضب الشعبي - مصر وسوريا والجزائر وربما الآن أيضًا تونس ، على الرغم من وجودها اليوم تحت قيادة استبدادية مختلفة - أعادت تشكيل نفسها كدول "شرسة": ضعيفة داخليًا ولكن بأقصى قدر من الموارد الموجهة نحو حفظ الأمن وشعبهم مع تعزيز المراقبة والضوابط الاجتماعية. فقد أظهرت دول الخليج العربية التي قادت الثورة المضادة بعد عام 2011 (بالتحريض على انقلاب 2013 ضد مرسي في مصر) الطريق بمساعدة التكنولوجيا الإسرائيلية. لقد أثبتت العقود الماضية أن الدول القمعية يمكنها البقاء لبعض الوقت ، لكن عجزها المتزايد عن التعامل مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة يصل في النهاية إلى نهايته. فقد حذرت تقارير التنمية البشرية العربية التي أعدتها الأمم المتحدة في السنوات الأولى من هذا القرن من أن نظام الدولة العربية المتخلف في التنمية البشرية ومع كل أمراضه الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كان غير مستدام - مما ينذر بالانتفاضات بعد سنوات قليلة. لكن التحديات اليوم قد ازدادت سوءًا. ويواجه الشرق الأوسط الآن ندوب الحرب ووباء COVID-19 والنمو السكاني السريع وانتشار البطالة بين الشباب والتحضر غير المنضبط ، ناهيك عن تغير المناخ والانتقال الناشئ إلى الطاقة النظيفة. ولا توجد حكومة في المنطقة قادرة في الوقت الحالي على مواجهة هذه القضايا بجدية.

وإنه لأخبار جيدة أنه على أعلى المستويات الحكومية ، يبدو أن الكثير من الشرق الأوسط يختار الانسجام. لكن الكوب نصف ممتلئ فقط. فقد استهدفت طائرة مسيرة تابعة للحوثيين مركزًا تجاريًا في أبو ظبي ، ورجل لبناني يتسلق السياج الحدودي مع إسرائيل ويهاجم حافلة ، و قوات الأمن الإسرائيلية تقتل شابًا فلسطينيًا داخل المسجد الأقصى بالقدس وتؤجج العالم الإسلامي بأسره ، أو تخلف مصر عن سداد ديونها. وان الاضطراب إلى خفض دعم الخبز والوقود ، يمكن أن يقلب بسرعة المظهر الحالي للاستقرار الإقليمي. وحتى إذا لم يخرج الناس إلى الشوارع بأعداد كبيرة في القريب العاجل ، فإن الضغط العام من أجل تحسين الحكم سيستمر في التفاقم. وقد تتوصل الأنظمة الأوتوقراطية إلى تقدير كيف أن ترتيب بيوتها قد يسمح لها بمواجهة التحديات الصعبة التي لا يزال الاضطراب العالمي يطرحها عليها. والسؤال هو ، هل ينتهزون الفرصة؟



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



[hcrsiraq](https://www.facebook.com/hcrsiraq)



[hcrsiraq](https://twitter.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قرب السفارة الصينية

